

يقول : إن جميع أنواع المجاز ووجوهه ثابتة في اللغات . وقد ورد في القرآن . ومن أنواع المَجَاز الحذف . والحذف يُدْرِك بالشُّعُور والوَجْدَان ، يدركه أهل اللغة ، وكأنه ثابت في الكلام ولكن اللغويين يبهون عليه دون ما حاجة إلى هذا التنبيه فقولهم هذا صناعة .

والهاء هي المقدرة وليست الألف الممدودة أو المقصورة هي المقدرة لأن التاء هي الأصل ولذلك تُرَدُّ عند التصغير في المؤنث الثلاثي فأعدها إليه في التصغير لتبين الفرق بين المؤنث والمذكر فهي آلة وظيفتها التفريق بينهما .

إذا رَحِمْتَ المختوم بالتاء جاز لك في إعرابه وجهان بعد حذف التاء ، فتقول مثلاً - يا فاطم ، بفتح الميم وضمها في حالة الضم تكون قد نقلت الضمة التي كانت على التاء المحذوفة إلى الميم فالاسم مبني على الضم الموجود على الميم ، أو تبقى الميم مفتوحة ويكون الاسم مبنيًا على الضمة المحذوفة مع التاء . وهذا بخلاف الاسم المؤنث بعلامة مقدرة ، فليس له إلا وجه واحد هو الإعراب على آخره فتقول : هذِهِ اَرْض . واشترتُ اَرْضاً وسَرْتُ في اَرْضٍ . ولعلَّ الضمير في (فيه) يعودُ عَلَى الترخيم ، أي يمكن فيه الأمران ، الضَّمُّ والفتحُ أمَّا المؤنث بعلامة مُقدَّرة فَلَا يَجُوز فيه إلا وجهٌ واحد كما قلت . وقوله (وفي الإيجَاب تَم وفيه بالإمكَان) غير مفهوم عندي .

ثم يقول : حذف العرب التاء مقدرة في الاسم المؤنث له أغراض عندهم .

الأول : أنهم يقصدون الإبهام . وقد يكون الإبهام أبلغ من التوضيح من قبيل قولهم التلويح أبلغ من التصريح .

الثاني : التوسع في اللغة : فلم تقتصر على التانيث بعلامات ظاهرة بل أضافت نوعاً آخر وهو المؤنث بعلامات مقدرة .

الثالث : إنهم قصدوا الخفة في اللغة ففي الحذف خفة . ولذلك يجب ردها عند التصغير حتى لا يجتمع على الاسم الحذف وهو نقصان في اللفظ ، والتصغير وهو نقصان في المعنى .

- 7- وَإِذَا تَجَرَّدَ فَاعْتَمِدَ كُتِبَ اللَّغَا تِ أَوِ الثَّقَاتِ ، وَلَا قِيَاسَ تُعَانِي
- 8- فَتَرَى الَّذِي لَمْ يُحْكَمْ التَّضْرِيفُ فِي أَبْوَابِهِ كَالْوَالِهِ الْحَيْرَانِ
- 9- وَيُقَدَّرُ هَا فِي الثَّلَاثِي ثُمَّ إِنَّ صَغُرَتْهُ عَادَتْ لِجَبْرِ هَا فِي